

وكان حمل الكلام عليه اولى في الرابع الاخبار بالطلب من المبتدأ وهو اى  
الاخبار بالطلب خلاف القياس لان الجملة الطلبية لاحتمال الصدق  
والكذب وحق الخبر ان يكون محتملا لهما كما قاله في الشرح بل منه  
اى الاخبار بالطلب بعضهم واولاى صرعا ورد من ذلك عن ظاهره  
كما تسمى ببيانه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار  
بجملتها لا سيما حتى تسمى قوله

ان الذم على من سبوه لا تحسبوا اليه من غير ان يملكه نارا

وطال ان لفتايران يقول تداءجوا الرفع فيما فيه الطلب واقعا بعد الاسم ما  
ظاهر انه اخبر به عن المبتدأ بالجملة الطلبية فما الجواب عن ذلك اشار الى انه  
متناول بقوله وانما وجب الرفع في نحو زيد احسن اى في قولك زيد احسن به  
وتحسب مما فيه الطلب لطلب واقعا بعد الاسم لان الفعل الجور والبا في جوارف  
على الناعية عند سيبويه وزيد تا بالاصلاح اللفظ فليس من الاستعمال  
في شئ وكذا ان قلنا الضم في حمل لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيه ابتداء وما لا  
يعمل لا يفسر عملا ما قوله تعالى ولا سارق ولا سارقة فاقطعوا ايديهما  
فانما اجعت الفعل السبعة على الرفع فيه مع ان الظاهر رجحان النصب لا الفعل  
ذو طلب اى ظاهره انه اخبر به الجملة الطلبية عن المبتدأ وهو مثل قولك زيد  
وعلى ضرب اياهما لانه متناولى مصروق عن ظاهره واختلاف في تاويله في قول  
عند سيبويه على جود في الخبر الجار والمجرور وحذف المضاف وهو لفظه حكم  
واقامة المضاف اليه وهو السارق والسارقة مقامه والتقدير بما تنلى  
عليكم حكم السارق والسارقة ثم بعد تمام الجملة استوفى الحكم وهو  
فاقتطعتا فتعارف جملة الطلب مستأنفة فلم يبرز الاخبار بالجملة الطلبية  
وهو فيا فلعوا عن المبتدأ وهو السارق والسارقة فلم يستعمله من فعل من  
جملة مستأنفة في مبتدأ اخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى والحاصل ان

قوله

قوله ثم استوفى الحكم بشعره الى ان التتقدم شرط الاستعمال المتقدرو هو ان  
يكون الفعل بحيث لو لم يستعمل بالضمير لا يستعمل الاشم المتقدرو وهو مستقلا لاية  
لان الفعل من جملة مستأنفة متطوعة عن الاولى فلا يعمل في شئ منها الاية  
ليست من باب الاستعمال وذلك اى ما ذكر من التقدير لان الفاعل لا يدخل عندك  
اى عند سيبويه في الخبر في هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاعل في المبتدأ ما لم  
يكن المبتدأ موصولا بفعل وظرف في صلة الى غير ذلك وقوله استوفى شأنا لان  
هذه اللفظ استثنائية لا عاطفة لان الرفع امتناع عطفا لا نشاء على الخبر وشله  
اى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما تنال في الزائفة والذات فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة اما التقوية السبعة على الرفع فيه لان اللفظ مائة  
من جملة على الاستعمال فان تقديره عند سيبويه مما يتلوه عليك حكم  
الزائفة والذات في حذوف المضاف الذي هو حكمه واقامة المضاف اليه مقامه  
وهو الزائفة والذات وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام الجملة  
استأنف الحكم وهو جلدوا فصار الطلب مستأنفة فلم يبرز الاخبار بالجملة  
الطلبية وهو جلدوا عن المبتدأ وهو الزائفة والذات ولم يستعمل على فعل من  
جملة مستأنفة في مبتدأ اخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا  
التقدير متعين عند سيبويه وعند ابيه وهو قوله معنى الذي والاية  
الاولى ومعنى التي في الثانية كما في قولك الذي باليتي فله درهم والفا  
فالسببية بمعنى الشرط فان الموصول فيه معنى الشرط فقد دخل الفاعل في حيز  
سما في حيزه في جوارف الشرط والمعنى ان سرقا فاقطعوا ايديهما وان زنيا فاجلدوها  
قال المفسر في الاوضح ولا يعمل الجواب في الشرط وكذا في الشبهما يعني هما هو  
متل مترتبة الشرط والحجاب في كمال ايم الجواب في الشرط لا يعمل الجملة المشبه للجواب  
في المبتدأ المشبه للشرط وما لا يعمل الا يفسر عاملا وقوله ولا يعمل الجواب في الشرط  
اى في اسمه وهو على جن في حيزه لا غير ولا يعمل الجواب الا يوافق في ذلك لان فاعله